PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mal**
DATE:	**31-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**145,000**
TITLE :	**EPICO target investing EGP 50mn for renewal of machinery**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Health Corporate News**
REPORTER:	**Sherif Omar**

أزمة العملة تجبر شركات الأدوية على اتباع سياسات تحفظية

«إيبيكو» تستهدف استثمار 50 مليون جنيه لتجديد الآلات

■ منتجات فيروس «سى» وخط البودر محور اهتمام «سبأ»

شريف عمر

تتبع شركات الأدوية المقيدة فى البورصة المصرية سياسة تحفظية خلال العام الحالى، فى ظل معاناتها من عدة عوامل سلبية على رأسها عدم توافر العملة الأجنبية، مما يعوق استيراد المواد الخام، فضلًا عن القيود الحكومية على أسعار الأدوية والتى تمنع الشركات من رفع الأسعار لمواجهة ارتفاع تكلفة الإنتاج ما يترتب عليه تكبدها خسائر.

يذكر أن وزارة الصحة تجبر شركات الأدوية العاملة فى السوق المحلية على بيع منتجاتها، وفقًا لأسعار يتم تحديدها من جانب لجنة التسعير بالوزارة.

من جانبه، قال على راغب، رئيس القطاع المالى بشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية «إيبيكو» إن شركته تستهدف زيادة مبيعاتها خلال 2016 بنحو 10% عن نظيرتها المحققة فى العام الماضى، من خلال التركيز على فتح أسواق جديدة، بالتزامن مع طرح منتجات جديدة.

وأوضح أن إيبيكو تستهدف زيادة مبيعات التصدير لأسواق الخليج وأفريقيا، مؤكدًا أن الشركة تعتزم استثمار 50 مليون جنيه خلال 2016، وسيتم توظيفها فى استبدال وإعادة تجديد ماكينات وآلات مصنعها بالعاشر من رمضان، وسيتم الاعتماد على السيولة الذاتية كمصدر رئيسى للتمويل، وبدء إنتاج 30 مستحضرًا طبيًا جديدًا خلال العام الحالى، فى إطار خطتها لتنويع المنتجات.

ونجحت إيبيكو خلال العام الماضى فى الحصول على موافقة وزارة الصحة لإنتاج عقار السوفالدى المتخصص فى علاج مرض فيروس سى الكبدى، لإضافة نشاط تصنيع وإضافة الأغلاف والمركزات بالفرض الرئيسى.

وعن مخاطر العام الجديد، قال راغب إنها لا تخرج عن أزمات خفض سعر الجنيه أمام العملات الأجنبية، وعدم توافر العملة الصعبة محليًا، وهو الأمر الذى يمثل كابوسًا لشركات الأدوية، علاوة على فقدان القدرة على التصدير لأسواق واعدة كاليمن وليبيا والعراق بسبب المخاوف الأمنية.

ويبلغ رأسمال إيبيكو 793.3 مليون جنيه، موزعًا على 79.3 مليون، بقيمة اسمية 10 جنيهات للسهم.

وأكد مصدر مسئول بشركة سبأ الدولية للأدوية والصناعات الكيماوية، أن ملامح إستراتيجية شركته خلال العام القادم، تتلخص فى عدة نقاط، فى مقدمتها استكمال إنتاج عقار «سوفوهيب» المستخدم فى علاج مرضى فيروس سى، بالإضافة للحصول على حق إنتاج منتج جديد « الدلكا » لعلاج نفس المرض، واستكمال تركيب خط البودر الطبى، وإنهاء الأعمال الإنشائية فى المخازن والمصنع بمنطقة بلطيم.

وأشار إلى أن سبأ نجحت بنهاية العام الماضى فى بدء إنتاج أول عبوة عقار السوفالدى المخصص لعلاج مرضى الفيروس الكبدى الوبائى، ونجحت فى بيع 3000 علبة بسعر 1600 جنيه، قبل أن توافق وزارة الصحة على خفض السعر إلى 900 جنيه للعلبة، وأن شركته تستهدف تشغيل خط مستحضرات تجميل مختص بإنتاج 20 مستحضرًا خلال الربع الأول من 2016، تحقيق إيرادات إجمالية بقيمة 60 مليون جنيه بنهاية العام الحالى.

ولفت المصدر إلى انتظار «سبأ» تسلم خط إنتاج البودر الطبى الجديد الذى تعاقدت شركته على شرائه من شركة ss الهندية خلال الفترة المقبلة، شريطة التزام الطرف الهندى بإجراء بعض التعديلات على الخط قبل شحنه إلى مصر، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للخط 2 مليون وحدة سنويًا، وحصلت على 6 ملايين جنيه قيمة القسط الأول من القرض الحسن الذى تعهّد كبار المساهمين بتقديمه للشركة.

وكانت سبأ قد أعلنت فى مايو 2014 عن اعتزام كبار المساهمين إقراضها 30 مليون جنيه كقرض حسن بقيمة 20.6 مليون جنيه لتمويل مشروعات الشركة لحين الحصول على تمويل من خلال زيادة رأس المال، على أن تكون المدة القصوى للتسوية سنتين ماليتين.

وأوضح أن الشركة اتفقت مع كبار المساهمين على الحصول على بقية شرائح القرض الحسن، وفقًا لاحتياجات الشركة التمويلية وفى أى وقت من العام، مؤكدًا أنها انتهت من عمليات رمى الأساسات لإنشاء مخازن جديدة بجوار المصنع؛ بهدف تأجيرها للغير وتخزين منتجات خط الإنتاج الجديد، إضافة للمنتجات التى تصنعها للغير.

وعن تحديات 2016، فأشار إلى أنها تتركز فى أزمة نقص العملة الصعبة، موضحًا أن شركات الأدوية تستورد 90% من المواد الخام، وهو الأمر الذى يزيد من تكلفته إنتاجها، ويعرضها لتكبد خسائر إنتاجية، موضحًا أن الشركة قررت وقف إنتاج 4 مستحضرات لعدم ربحيتهم.

واتفقت شركات الأدوية التابعة لقطاع الأعمال العام والمقيدة بالبورصة، على خفض مستهدفات الربح للعام المالى الحالى، عند مقارنته بصافى الربح المعتمد للعام المالى 2015/2014، وجاءت تلك الخطوة كنتيجة منطقية لعدة عوامل، منها الارتفاع المطرد فى أسعار شراء المواد الخام، سواء من السوق المحلية أو الخارجية، بالإضافة لأزمة العملة الأجنبية، وارتفاع قيمة الأجور العمالية بسبب العلاوة الدورية، إضافة إلى عدم قدرة الشركات على زيادة أسعار بيع المنتجات بسبب السياسة الحكومية التى تنظم عملية تسعير الدواء.
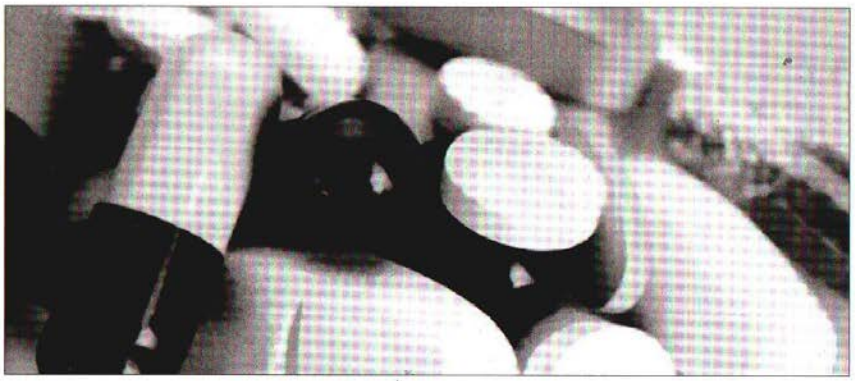
وأظهرت القوائم المالية التقديرية لشركات الأدوية التابعة للقطاع العام والمقيدة بالبورصة، توجه 4 منها لتقليص مستهدفات أرباحها خلال العام المالى الحالى، وهى «النيل، والقاهرة، والعربية، ومعفيس للأدوية»، فى حين كانت شركة الإسكندرية للأدوية الوحيدة التى خالفت المسار، وتوقعت ارتفاع صافى أرباحها.